

من مظاهر الصراع بين جبهة التحرير الوطني والحركة المصالية في فرنسا بين 1957-1959م

جيلالي تكران

جامعة حسينية بن بوعلي بالشلف، djilalitik@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/07/18؛ تاريخ القبول: 2019/11/07

An aspect of the conflict between the National Liberation Front and the Messalist movement in France in 1957-1959

Abstract:

The struggle between the currents of the victory movement for democratic freedoms prior to the outbreak of the liberation revolution changed from a political violent to a bloody conflict between the members of the independent current within the Algerian national movement both in Algeria and France. This struggle has taken serious dimensions in the course of the revolution. The distance between the two rivals has widened: the National Liberation Front and the Messali's Movement. Each side prepared its political, military and financial capacities and organized its supporters in professional, social and cultural frameworks to

occupied the field of liberation struggle and gain popular legitimacy at home and abroad.

This action has made it difficult for the conflicting parties (the Messali's movement, the National Liberation Front, the colonial administration) to seek to legitimize their struggle and their political project through popular allegiance. This situation obliged each part to deal with fair and illegal means to impose the statu quo . For France, the act was impossible, whereas Messali's movement and the Liberation Front has become dramatic in their relationship, France in particular. Because the Algerian community constitutes a vital base for the fighters to supply the national struggle and introduce it diplomatically abroad, for that reason they are both determined to occupy the field by force .

The participation of the Algerian community in the eight-day strike in 1957 was the first stage of the test of power between the Messali's movement and the Liberation Front, which revealed the latter's strength in gaining the popular loyalty in the displaced and the decline of the Messalism in its strongholds in the north and north-east of France after losing its field in Algeria.

The Liberation Front opened a second front in France and entered it within the circle of war in 25-08-1958. This military action up ported the liberation front to bring down masks and expressed the true representative of the liberation revolution at home and abroad and frustrated the plots and conspiracies that France had to perpetuate in the fraternal

conflict at the expense of the national cause. At last, the Liberation Front made its rivals (Messalism - colonial administration) pay the price in turn.

Keywords: National liberation front; Algerian community; Messalist movement immigrant; Federal of liberation front ; Charles Degaulle.

الملخص:

تحول الصراع الذي كان بين تيار حركة الانتصار للحريات الديمقراطية قبيل اندلاع الثورة التحريرية من سياسي عنيف إلى صراع دموي بين رفقاء النضال الاستقلالي داخل الحركة الوطنية الجزائرية أثناءها، شمل الجزائر وبلاد المهجر، واتخذ أبعادا خطيرة على مسار الثورة، إذ لم يعد للغة حوار مكانا بين الفرقاء واتسعت مسافة التوافق إلى غير رجعة بين الخصمين : جبهة التحرير الوطني والحركة المصالية، وأعد كل طرف إمكانياته السياسية والعسكرية والمالية وهيكله أنصاره في أطر مهنية واجتماعية وثقافية لاكتساح ميدان الكفاح التحرري واكتساب الشرعية الشعبية في الداخل والخارج -الرهان السهل الممتنع- والتي تحكمت فيها ظروف معقدة في احتوائها غداة اندلاع الثورة، الأمر الذي صعب المهمة الأطراف المتصارعة (المصالية، جبهة التحرير الوطني، الإدارة الاستعمارية) كل يسعى نحو شرعنة كفاحه وتزكية مشروعه

السياسي من خلال الولاء الشعبي، استخدمت في عملية الاحتواء طرقا ترغيبية وترهيبية لفرض سياسة الأمر الواقع . ولئن بات الأمر ميؤوسا منه من جانب فرنسا في استمالة الشعب الجزائري، فإن الحال بالنسبة للمصالية وجبهة التحرير، أخذ طابعا دراماتيكا في فرنسا خاصة، لأن الجالية الجزائرية تشكل في نظر المتصارعين قاعدة خلفية لتموين الكفاح الوطني والتعريف به دبلوماسيا في الخارج وصمم كل منهما على احتلال الميدان بالقوة . وكان لمشاركة الجالية الجزائرية في إضراب الثمانية أيام 1957م أولى مراحل اختبار القوة بين المصالية وجبهة التحرير والتي كشفت عن قوة هذه الأخيرة في اكتساب الرهان الشعبي بالمهجر والنحسار المصالية في معاقلها بالشمال والشمال الشرقي لفرنسا بعد فقدانها ميدانها في الجزائر، لتفتح جبهة التحرير الجبهة الثانية (الولاية السابعة) في فرنسا وتدخلها ضمن دائرة الحرب في 25-08-1958. هذا العمل العسكري أسقطت به الجبهة الأقنعة وأبانت عن الممثلين الحقيقيين للثورة التحريرية في الداخل والخارج وأحبطت الدسائس والمؤامرات التي نسجتها فرنسا لإدامة الصراع الأخوي على حساب القضية الوطنية وجعلت منافسيها (المصالية - الإدارة الاستعمارية) يدفعان الثمن تباعا .

الكلمات المفتاحية: جبهة التحرير الوطني؛ الجالية الجزائرية؛ الحركة المصالية المهاجرة؛ فيدرالية جبهة التحرير؛ شارل دوغول.

مقدمة :

تعاظم الصراع بين الجزائريين داخل الوطن وفي بلاد المهجر منذ اندلاع الثورة التحريرية، واخذ أبعادا خطيرة مست أرواحا عديدة من أبناء الوطن الواحد ، فبعد ما كان سياسيا بين المركزيين والمصاليين، أصبح الصراع بعدئذ عسكريا ودمويا بين المصاليين وقدماء المنظمة الخاصة الذين فجروا الثورة التحريرية تحت مسمى جبهة وجيش التحرير الوطني وأعلنوا حربا على دعاة الإصلاحية والإنتظارية، داعين إلى الانخراط دون أي اعتبار لما قبل 1954، الأمر الذي فتح الباب أمام عملية كسر العظم بين المصاليين وجبهة التحرير الوطني داخل الوطن أولا ثم انتقل إلى فرنسا في صراع ذي أبعاد إستراتيجية لتأمين الموارد المالية وسط الجالية الجزائرية في أوروبا .

واتخذت عملية الهيكلة والتنظيم للجالية صراعا محتدما بين الطرفين دعائيا وعسكريا، ساهمت في إذكائه السلطات الاستعمارية الفرنسية

لاستنزاف قواتهما، إلى أن تكشفت مع الوقت معالم الحقيقة لنضال لكل طرف بين الجزائريين من خلال حركة الإضرابات التي تفرز مدى الوعي الحاضن للطرح السياسي الذي شهدته الجزائر وبلاد المهجر سنة 1957 . وشكل اختلاف مدة الإضراب بين الحركة المصالية وجبهة التحرير منعطفًا مهما في فرز نسبة حقيقة التمثيل وسط الجزائريين .

1- الجالية الجزائرية بالمهجر رهان الصراع :

نظرا لنشاط الجالية الجزائرية بفرنسا وبلجيكا ودول أوربية أخرى، فقد ركزت قيادة الثورة بعد مؤتمر الصومام على ضرورة توسيع العمل الثوري و إعطائه صفة الشمولية الجغرافية والتركيبية البشرية وتبيان حقيقة الثورة والثوار الفعليين الذين يخوضون الكفاح ضد الاستعمار وتمييزهم عن أولئك المتعاونين أو المتخاذلين وفضحهم أمام الجالية الجزائرية في المهجر . ولا يتم ذلك إلا من خلال الهيمنة الفعلية على تطويع المهاجرين الجزائريين وفق رؤية جبهة التحرير من خلال الالتزام الكامل بأوامرها كالاخراط في الإضرابات الوطنية ومنها الإضراب الذي دعت إليه لجنة التنسيق والتنفيذ وفدرالية جبهة التحرير بفرنسا خلال ثمانية أيام بدءا من 28-01-1957 إلى 04-02-1957

في نفس الوقت حددت الحركة الوطنية المصالية تاريخ انطلاق الإضراب يوم 29-01-1957 لمدة 24 ساعة فقط لأجل إثبات نفسها إنها الحاضنة الرئيسية للجزائريين في ديار المهجرة دون منازع، وبما أنها لم تكن واثقة من عملية لم تشترك في صنعها ولا في تصورهما ولا هي متأكدة من إمكانية مناضليها وقاعدتها في الاستجابة لنداء الإضراب، حددت مدة قصيرة للاحتياط وتبديد الشك حول مشروعها وعرقلة جبهة التحرير من اختطاف الجالية الجزائرية إلى جانبها (علي هارون , 2007 :344).

ولو كانت الحركة المصالية قادرة على التعبئة الجماهيرية في الميدان لاختارت أيام أخرى غير تلك التي تصادف أيام إضراب الجبهة، وكانت تراهن على فشل عملية الإضراب برمته أو أن الشرطة تتدخل بآلياتها لكسره في أضعف الاحتمالات وإذا كان للحركة المصالية الشرف قبل 1957، في أخذ زمام المبادرة في تشكيل النقابة أو التحرك الجماهيري وخاصة بفرنسا حيث معاقل الحركة المصالية في الشمال والجنوب الشرقي، فإنها في مطلع 1957 بدأت تفقد هامشا كبيرا من ميدانها لصالح الجبهة وتراجعت سمعتها وتلاشت قبضتها تدريجيا على الجالية

الجزائرية بالمهجر التي ظلت إلى وقت قريب عامل قوتها وانتشارها
(Lebdjaoui Mohamed, 2005 :81).

إن التكهن بنجاح طرفي الصراع وفشل الآخر بحكم الاستجابة
للإضراب -خاصة في اليوم الأول (انظر التعليق رقم 1) منه - ظل
صعبا ومبهما والذي اعترفت فيه السلطات الفرنسية بنسبة 40% وهو
الحجم الحقيقي للنقابة المصالية وتنوع نسبته في المعامل المصالية بين
الشمال والشرق والجنوب الشرقي من فرنسا حيث بلغت فيه نسبة
الإضراب في منطقة الشمال 70.70 %، وفي بادوكالي 46.66 %، وفي
سانو واز 45.62 %، وفي بوش دي رون 81.33 %، وفي اردان 58%
وفي مارث و موزال 60.26 % وفي منطقة باريس بلغت ما بين 50-
60 % . في حين أحصت وزارة الداخلية في الأيام الموالية نسبة 75
% يوم الثلاثاء في باريس وحدها ثم 80 % في اليوم الموالي (الأربعاء)
و80 % في باقي أيام الأسبوع (هارون علي , 2007 : 339)

وتكشف هذه النسب المقدمة مدى الاستجابة الواسعة للجالية
الجزائرية بالمهجر لنداء الجبهة الداعي للإضراب وتراجع أسهم الحركة
المصالية وسط الجزائريين الذين استخلصوا بأن الجبهة هي من تقود
الكفاح الوطني الحقيقي وأن هذا الإضراب هو من ساعد الجبهة على

التجذر وسط الجالية الجزائرية بفرنسا وبدأ المناضلون في صفوف الحركة المصالية يتسللون إلى هياكل فدرالية الجبهة ماعدا المتطرفين منهم الذين أعماهم التعنت في التمسك بالحركة المصالية (انظر التعليق رقم 2) وتمركزوا في مدن فرنسية مثل: توركوان (Tourcoing)، ليل (Lille)، فالونسيان (Valenciennes)، ستراسبورغ (Strasbourg) (عمر بوداود: 2007 : 112)، وعندئذ ثبتت جبهة التحرير الوطني سلطتها وسط الجالية واكتسبت احتراماً لدى الفرنسيين وتراجعت الحركة المصالية وعندئذ كلف محمد ليجاوي جون عمروش وعبد الرحمن فارس للاتصال باليسار الفرنسي لتوسيع التعاطف وملء الفراغ من حول المصاليين (:81 Mohamed Lebdjaoui, 2005).

لقد شكل الإضراب حدثاً سياسياً يحكم الأبعاد المترتبة عنه بالنسبة لأطراف الصراع الثلاث : جبهة التحرير الوطني، الحركة المصالية والهيئات الرسمية الفرنسية، وأشر الحدث لميلاد مواجهة عنيفة، طويلة، مكلفة ومتعددة المظاهر وأن الرهان على احتلال الميدان في المهجر يتوقف وجوباً على استمالة الجالية الجزائرية. وكانت جبهة التحرير الوطني أشد الأطراف حرصاً على دعم المهجر والتي تشتكي الضعف في المالية والتجهيز العسكري لتسيير مؤسساتها وإدارة الحرب في الداخل

والخارج، ويقاسمها النقابيون نفس الانشغال والطموح بعد إعلان حرب الإبادة (إضراب الثمانية أيام ومعركة مدينة الجزائر) من قبل القوات الفرنسية على مسؤولي الجبهة السياسيين والنقابيين الذين لهم الكفاءة في تعبئة الجماهير الشعبية والطبقة العاملة لخوض النضال التحرري، والبحث عن مواقع بديلة ووسائل أخرى لمواصلة الكفاح الوطني والتسلل إلى الخارج لإعادة ترتيب برنامج العمل وفق المعطيات الجديدة وداخل بيئة مغايرة وخطيرة لكن وسط جالية متحمسة للمشاركة في الاستحقاق الوطني ضمن تنظيم مهني جديد يتلاءم وواقع الجالية في فرنسا .

2 - جبهة التحرير والحركة المصالية: الصراع الدموي على رصيد

الجالية :

إن وعي المهاجرين الجزائريين باستغلالهم والتمييز الواقع ضدهم ووجود نقابة وطنية في الجزائر تدافع عن حقوق إخوانهم كاملة غير منقوصة دفعهم إلى التساؤل هل يواصلون التعبير عن مطالبهم عن طريق منظمات فرنسية أو يؤسسون نقابة خاصة بهم؟ وهل إنشاء نقابة جزائرية في فرنسا مناسب ومفيد؟ (هارون علي، 2007: 87). إن إدراك الجزائريين في المهجر بالحقيقة الجزائرية والتضامن بطريقة فعالة مع

الشعب الجزائري في كفاحه لأجل التحرير الوطني يعبر بطريقة ما عن نضج سياسي وحضاري لهؤلاء بضرورة إيجاد آلية تتكفل بالمشاكل التي تطرحها الهجرة ومتطلبات المعركة لاستعادة السيادة الوطنية وإحقاق العدالة الاجتماعية. وأن هذه الحيرة لم تخص الجالية والطبقة العاملة فقط، بل أن القيادة السياسية للثورة داخل الجزائر وفدرالية الجبهة في فرنسا التي أرقها التساؤل، سعت إلى البحث عن أفضل السبل لتجسيد هذا الطموح من دراسة المخاطر وترتيب الأولويات في بيئة تتقاتل فيها ثلاثة قوى لأجل فرض الهيمنة في الميدان واستمالة الجالية الجزائرية.

لقد أدلى الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين، عيسات إيدير لصحيفة أكسيون التونسية (Action) (12-03-1956) : « لا يمكن للنقابة المركزية أن تنشئ نقابة في بلجيكا أو فرنسا في الوقت الذي نبحث فيه عن اتفاق مع النقابات الفرنسية على أساس الاعتراف بالشخصية الجزائرية وحل النقابات الفرنسية الموجودة في الجزائر، فالودادية ليست نقابة بل وداوية حسب قانون 1901 ... وهدفها لفت انتباه المنظمات النقابية الفرنسية لمطالب العمال الجزائريين حتى لا يمكن تأويلها من العمال الفرنسيين كإجراء لعدم الثقة ... نحن لسنا حركة مطلبية موجهة للتعاون مع السلطة العمومية في فرنسا وإنما مهمتنا هو

كفاح الشعب الجزائري ... ويمكن لمواطنينا الانخراط في النقابات التي يختارونها باستثناء النقابات التي تقف علانية إلى جانب الاتجاهات الاستعمارية» (فارس محمد، 1989: 170).

إن مشروع احتواء العمال المهاجرين ضمن تنظيم مهني لم يعد خافيا على مسؤولي المركزية وقيادة الجبهة معا، وأجمعوا على ضرورة إشراك أتباع الحركة المطلبية سابقا في الحركة التحررية منذ عودة الوفد الذي سافر إلى بروكسل في أبريل 1956 حول تنفيذ مشروع إنشاء ودادية بالمهجر، إلا أن الظروف اللاحقة غير المتوقعة والتي أدت إلى إيقاف الأمانة الوطنية الأولى 24-05-1956 وعضوين من الأمانة الوطنية الثانية في 30-06-1956، زيادة على تبعات إضراب 1957 ومعرفة مدينة الجزائر جعل أمر إنشاء الودادية مؤجلا إلى تاريخ لاحق.

ولم ترغب الجبهة في إنشاء نقابة بفرنسا لأن ذلك يعيق عملها الدبلوماسي ويدعم التحريض والتصادم بين الجالية الجزائرية من جهة والفرنسيين من جهة أخرى وكانت الخطة الإبقاء على العمال داخل النقابات الفرنسية وأمرت الجبهة مناضليها بعدم تولي مناصب المسؤولية داخل تلك النقابات ويتأتى هذا الإجراء عكس ما كان معمولا به سابقا في الجزائر بدعوة العمال الجزائريين إلى الانخراط في الكونفدرالية العامة

للشغل سنة 1947 بينما بات الأمر اليوم مختلفا بحكم الحرب الدائرة والمكان وأن غاية الجبهة منه هو تكليف هؤلاء العمال الجزائريين بمهمة مساعدة فدرالية الجبهة بفرنسا واتخاذ الانتساب إلى النقابات الفرنسية غطاء للإفلات من العقاب أو الملاحقة وعدم إغضاب رفقاتهم الفرنسيين وإثارة الريبة في نفوسهم (Boualem bourouiba , 2001:380).

لقد كان اتخاذ القرار صعبا حول الصيغة والكيفية التي يتم بها إخراج المولود الجديد والتسمية المناسبة للهيكل هل سيكون امتدادا للاتحاد العام للعمال الجزائريين أم إطارا مغايرا يجمع عمال المهجر ولا يثير الحساسية والشبهة وكانت هذه الفكرة محل جدل بين محمد لبجاوي الذي يؤيد فكرة إنشاء فرع للاتحاد بفرنسا ومحمد حربي الذي يدعم فكرة الودادية مستدلا بمزايا ذات أبعاد محلية ودولية وهي أنه لا يتم خرق مبادئ الأمية التي تعزز بها النقابات الفرنسية ويسمح للجزائريين بالتكفل بالمطالب الخصوصية وتعزيز المواقف مع عمر بلوشراني في الكونفدرالية العامة للشغل وصافي بوديسة في الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين (CFTC) وهي التخوفات المشروعة التي قدمها القائمون على الكفاح في المهجر لتلافي القمع والملاحقة (حربي محمد

, 2004 : 211) وتأتي هذه الفكرة ضمن ما استحسنته جريدة لوموند (LeMonde) الفرنسية بتاريخ 04-11-1957: « إن منخرطي الاتحاد العام للعمال الجزائريين لا يملكون في فرنسا فدرالية مستقلة – على عكس النقابة المصالية – ولكن يتوزعون على النقابات الفرنسية الناشطة في الميدان » (El Moudjahid, 1957: 176)، أي أنها لم تثر مسألة مبدأ الوحدة النقابية دون تمييز في الدين والعرق .

أودع مؤسسو التنظيم الجديد ملف اعتماد الودادية إلى محافظة السين لأجل الانخراط في الكفاح الوطني مستفيدة من ثقل المهاجرين الجزائريين وكان ميلادها في 16-02-1957 طبقا لقانون 01-07-1901 ونشر الاعتماد في الجريدة الرسمية في 13-03-1957. وتضم اللجنة المؤسسة: صافي بوديسة (أمين عام)، جيلالي أوجدي دمرجي، عمر بلوشراني، رابح نهار (المالية)، سعيد سلامي، العربي يوسف.

أما اللجنة السرية فتضم كلا من: محمد فارس، محمد سعيد اراتي (الدعاية)، بلقاسم محروق. واتخذت من 18 شارع (Mabillon) باريس 06 مقرا لها وتولى دمرجي إدارة جريدة العامل الجزائري بفرنسا صدرت منه 07 أعداد من 1957-1958 وبعد حلها عوضت بنشرية داخلية لتظهر من جديد سرا سنة 1961 وصدر منها سبعة أعداد سحب

منها ما بين 6000-7000 عدد والهدف من بعث صدور الجريدة هو الإبقاء على التواصل مع الكفاح ودعمه في الجزائر ودفع جهود التكوين المهني والتربص لإطارات المستقبل والدفاع عن مصالح الجزائريين في المهجر. لكنها في حقيقة الأمر ظلت تعمل على توعية الأوساط النقابية والسياسية والدينية بحقيقة الكفاح الوطني للجزائريين وتعرية حرب الإبادة التي تقودها فرنسا باسم الفرنسيين في الجزائر والاستعلام حول المواقف والآراء داخل تلك التنظيمات المختلفة (فارس محمد , 1989 :170) ولذلك سطر الودادية برنامجا للكفاح متعدد المجالات :

أ- في المجال الاجتماعي: على العمال المهاجرين إظهار العزم والحزم في النضال المطلي الذي تقوم به الكونفدرالية العامة للشغل ونقابة القوة العمالية والكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين. وذلك لتحقيق مطالبهم الأساسية المتمثلة في الحق في العمل والتوظيف دون تمييز ودون قيود، واحترام مبدأ المساواة في العمل مع المساواة في الأجر والمساواة التامة والحقيقية في الترقية في العمل، مع الاستفادة من الامتيازات الاجتماعية ورفع القيد دون تأخير ودون خصم عن الحوالات التي يرسلها الجزائريون إلى ذويهم، و منحة البطالة وحرية الدخول إلى الجزائر والخروج منها بإلغاء مرسوم قانون روبر لاكوست

المؤرخ في 20-03-1958، ووقف الملاحقات والمطاردات البوليسية ضد الجزائريين وتحرير جميع المساجين الجزائريين في السجون والمعتقلات، وأخيرا الحق في السكن اللائق للعمال المهاجرين والأسر الجزائرية.

ب- في المجال السياسي: عملت الودادية على تحقيق مطالبها العاجلة والآجلة تمثلت في تحريك الجماهير الشعبية لإشراكهم بفعالية في الكفاح التحرري ودعمه بكل الوسائل التي يملكونها والحفاظ على الاتصال المستمر مع البلد والشعب الذي يخوض الكفاح ومحاربة الأمية بتنظيم دروس مسائية بالعربية والفرنسية (Bourouiba Boualem,) 382:2004).

وقسمت الودادية مجال نشاطها الجغرافي على أساس التمرکز الكمي للعمال الجزائريين المتعاونين مع الجبهة كمنطقة باريس، الشمال الشرقي والجنوب لكن المدن الأكثر نشاطا للودادية هي: باريس، بلفور، بادوكالي، ليون، غرونوبل ومرسيليا. أما نشاطها على المستوى القطاعي والمهني، فتعتبر صناعة المعادن والبناء الوعاء الكبير لمنخرطي الودادية من العمال الجزائريين، وزادهم قوة ذلك التضامن والنضج ووحدة المناخ المتولد عن النضال المطلي المشترك مع العمال الفرنسيين في مصانع رونو ب: (Billancourt) بمساعدة نقابيين متمرسين على شاكلة عمر

بلوشراني، جيلالي دمرجي، رابح نهار، عبد الرحمن بوزار وصافي بوديسة والعربي بن داود يناضلون نهارا بالمصنع، وعند العودة يقومون بأنشطهم داخل المنظمة. وكان في داخل كل منطقة بالمدن الصناعية يوجد فرع المؤسسة يساعده المجلس المحلي - المجلس القطاعي - المجلس الجهوي وكل هذه المجالس تندرج تحت سلطة لجنة المنظمة (الفدرالية) (Bourouiba Boualem, 2004:383).

لقد راهنت الودادية منذ نشأتها على ربط علاقات قوية مع مثيلاتها الفرنسية لاستجداء عطفها وطلب دعمها في ظل إفرازات الواقع المعيش وسط بيئة مختلفة وبين عمال فرنسيين شحنوا بالأفكار الاستعمارية لا يكثرثون بالمجموعة المهنية. وأن العلاقات الفاترة وضغط الايدولوجيا هما اللذان جعلتا التواصل بين الجالية الجزائرية والفرنسيين صعبا، وأن الطريقة الوحيدة لدى الجزائريين المهاجرين لإبعاد هذه العدائية من جانب الفرنسيين هي التركيز على النقاط المشتركة في المهنية:

1- التشاركية في الآفاق المطلوبة. 2- جمع الجزائريين داخل نقابة واحدة تظل البيت المشترك ومكان التكوين والدراسة فهي في أبعادها ذات غايات سياسية وفي مراميها الاجتماعية والاقتصادية تبقى متروكة لنشاط النقابات الفرنسية على الأقل في الجانب العملي المحض.

ولتغطية عملها السياسي الوطني فضلت الودادية التظاهر بالنشاط الاجتماعي بمد شبكة علاقات مع كنيسة المهمة الفرنسية، الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين، العمال المرشدون، العمال المسيحيون، المثقفون الكاثوليك، الشباب العمال المسيحيون، حركة تحرير الشعب ونقابة عمال التربية الوطنية والتي مكنت جبهة التحرير من دعم لا نظير له من خلال تزويده بأعوان اتصال وأماكن إيواء ووسائل طبع وناقلين ومخابئ للأموال. ونفس الرعاية تلقاها العمال المهاجرون من الكونفدرالية العامة للشغل والحزب الشيوعي الفرنسي داخل المؤسسات والانخراط فيها والإشراف على تكوين إطارات عمالية انخرطت في الاتحاد العام للعمال الجزائريين لتباشر مهامها بعد الاستقلال ولعبت دورا هاما في النقابة، الصحافة والجامعة لكن ذلك لم يمنع الكونفدرالية العامة للشغل من الحذر بشأن النشاط النقابي للعمال الجزائريين والدعوة إلى عدم التساهل معهم وهي سياسة درجت عليها تلك النقابة في التعامل المحدود مع الجزائريين المتمسكين بإحلال المطالب الاجتماعية والاقتصادية ضمن الحل الشامل للمسألة الوطنية (Simon 357 jacques , 2000).

كما وجهت الودادية بيانا إلى العمال الفرنسيين في 30-05-1958م بعد وصول الجنرال شارل ديغول إلى الحكم بفرنسا، مذكرة هؤلاء «بأن الدفاع عن المؤسسات الفرنسية لا يهم الجزائريين ولا يمكنهم أن يختاروا بين ديغول وشخص آخر ولكنهم وجدوا أنفسهم والجمهوريين الفرنسيين أمام عدو واحد وهم متطرفو الجزائر وتجاوب باريس معهم ومع طموحاتهم الاستعمارية. الأمر الذي كشف عن الوجه الحقيقي للحرب وعلى الجمهوريين أن يعلموا أن معركتهم لا تكون ناجحة إلا بعد تبيد كل الشكوك. إن الشعب الذي يقمع شعبا آخر لا يمكن أن يكون حرا ويواصل البيان : نحن أربعمائة ألف الذين يعيشون في هذا البلد جاهزون لتقديم الدعم للشعب الفرنسي ولكن لا يمكننا الإقدام على ذلك إلا بعد تقديم ضمانات حتى لا نخدع كما وقع سنة 1936 و1945(انظر التعليق رقم 3) ومنتظر من الجمهوريين الفرنسيين أن يترجموا معارضتهم للاستعمار إلى أفعال عن طريق فرض فتح مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني على أساس الاعتراف بالاستقلال وعندئذ فقط سنكون إلى جانبكم» (Weiss François : 322 (1970) .

ويظهر من البيان حدة الموقف الذي أبدته الودادية تجاه اليسار الفرنسي بنقابات وأحزابه، وأنها تتحفظ من الجمهوريين ولا ترغب في تكرار تجارب الماضي الأليمة للشعب الجزائري مع اليسار الفرنسي لتغامر مع الجمهوريين اليوم. وأن موقف العمال المهاجرين الجزائريين من اليسار لا يكون إلا بتقديم أفعال ملموسة وضمائن واقعية، وأن التعاطف المجاني قد ولى إلى الأبد وأن ساعة الجد قد حلت ولا مجال للمساومة على المواقف المبدئية .

ويعلق المؤرخ جيلبير مينيي (Gilbert Mynier) على سعي الودادية نحو نقابات اليسار بأنه مسعى فاشل وأن العامل الجزائري يخدع نفسه معتقدا أن الأجانب يدافعون عن مصالحه نيابة عنه. لكن هذه النقابات تمثل شكلا من أشكال الاستعمار، والدليل هو أن كل القوانين الأساسية لكل المركزيات النقابية بما فيها الكونفدرالية العامة للشغل التي تدعي معاداتها للاستعمار شعارهم ثابت الجزائر ثلاث مقاطعات فرنسية. وحقيقة عندما تعرضت الودادية إلى الملاحقة والقمع ناءت تلك النقابات الفرنسية بنفسها، ولم تحرك ساكنا رغم أن العناصر التي طوردت هم عمال منخرطون في تلك النقابات (الكونفدرالية الفرنسية للعمال

المسيحيين و نقابة القوة العاملة) وتركت عناصرها يواجهون مصيرهم
وحدهم دون أدنى التفاتة تضامنية في قاموس النضال النقابي (Gilbert
. (Mynier, 2003: 528

3-الجالية الجزائرية والجبهة الثانية في فرنسا 25 أوت 1958 :

لقد حتم تطور الأوضاع في الجزائر على هياكل الثورة السياسية والاجتماعية في الداخل والخارج أن تضاعف من أنشطتها لإبراز مدى صدقية الكفاح الوطني وشرعية قيادته، الأمر الذي أثر على عمل الودادية غداة فتح الجبهة الثانية في فرنسا في 25-08-1958 ومنعها من النشاط العلني والرسمي وحلها بحجة توزيع عدد خاص لجريدة العامل الجزائري. ودخل النقايبون في السرية متوجهين نحو ألمانيا وسويسرا وبلجيكا وأغلبهم نحو تونس مدعين كفاح فدرالية الجبهة في فرنسا بوسائل التعبير التي وفرتها النقابات الفرنسية من خلال طبع وتوزيع جريدة العامل الجزائري، مع استقبال وتوجيه المناضلين المبحوث عنهم من طرف الشرطة الفرنسية نحو أوروبا والمغرب.

كما شكل بيع الطوابع والبطاقات دخلا ماليا للمنظمة فضلا عن مداخيل مبيعات الجريدة والاشتراكات بغرض تسيير شؤونها الإدارية والبشرية. وإذ لا يمكن أن تتسامح الحكومة الفرنسية مع منظمة أعلنت صراحة دعمها للكفاح الدائر في الجزائر وعلى ترابها، فقد اتخذ الإيقاف منحى خطيرا منذ نوفمبر 1957م في القبض على المناضلين جماعات جماعات منهم 24 مسؤولا بين 06 و22 ديسمبر 1957م، وتم تحويل ثلاثة أعضاء من لجنة القيادة إلى الجزائر إلا أن القمع ظل أمرا مألوفا لدى قيادة الودادية والتكيف معه بات جزءا من حياتهم اليومية وعليه سعوا إلى تشكيل لجنة جديدة بالاتفاق مع مسؤول فدرالية جبهة التحرير بفرنسا عبد الكريم سوسي وتتكون من أحمد مصطفى، محمد فارس، أبوبكر بلقايد وعمر اولحاج (هارون علي، 2007: 88) وفق برنامج عمل يقوم على:

- ضرورة استمرار العمل التربوي لجميع العمال الجزائريين في جميع المراتب .
- الإبقاء على تكوين الإطارات السياسية والنقابية .

- تزويد المناضلين بانتظام بمناشير الدعاية والإعلام وتنوير الرأي العام الفرنسي الذي شوهدت ذهنه الإذاعة والتلفزيون والصحافة الرسمية .

- التضامن مع السجناء السياسيين وخاصة مع النساء اللاتي تلقين التعذيب في سجن رانسو بو.

كما لم تستسلم الودادية إلى سياسة الأمر الواقع بل سطرت برنامجا طموحا على المستوى البسيكولوجي والثقافي.

أ- بيسيكولوجيا: إعطاء المناضلين المعلومات والوثائق باستمرار لمواكبة مسار الثورة وتطوراتها . وإعلام الرأي العام الفرنسي بكل موضوعية بالأحداث الجارية وفضح المغالطات التي تديرها الشبكة الإعلامية الفرنسية والحكومات المتعاقبة .

ب- ثقافيا: تحسيس الجزائريين بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية . ودعم مناضلي الودادية الموقوفين والنساء السجينات والعمل بقوة على الاتصال بالنقابات الفرنسية (02 : 1962 , Ouvrier Algérien).

لم يعد النشاط سهلا للودادية وسط تعدد الأطراف المعارضة للجيبة مشروعا ووسيلة مما زاد من ضغط الأوضاع ومزاحمة المصالية

لجبهة التحرير على الطبقة العاملة التي تعتبرها قاعدتها الحيوية والخلفية في مشروعها السياسي ونزاعها مع جبهة التحرير الوطني في فرنسا والجزائر وأن من يملك الجالية الجزائرية بالمهجر يملك مقومات النصر والميدان وعلى هذا الأساس ستشهد فرنسا مسلسلا دمويا بين الطرفين .

4- تعاظم الصراع وبداية التفكك المصالية:

تعتبر الحركة المصالية الجالية الجزائرية بفرنسا قوة لإعادة احتلال الساحة المفقودة في الجزائر ضد جبهة التحرير، وهذه الأخيرة ترى الجالية في المهجر قاعدة خلفية في المعركة الدائرة ضد فرنسا ومخزون مالي مهم. وأضحى التسابق بينهما محموما، فأنشأ أحمد بقاط، محمد ناجي، أحمد سماش، محمد أوطالب، سعيد إبراهيم وعبد الرحمن بن سيد فدرالية فرنسا ل: الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين الكائن مقرها ب: 13، شارع (Enghien) باريس الدائرة العاشرة في 26-03-1956. وبلغ عدد مناضليها حسب إحصاء مصالح الأمن الفرنسية 75000 منخرط وحسب مسؤولي المنظمة 97600 منخرط (CAOM:7G-1105).

ورغم القمع والمطاردة إلا أنهم أنشأوا الفروع والخلايا في المؤسسات والمكاتب المحلية المؤقتة والاتحادات الجهوية في قطاع المناجم والمعادن والبناء والأشغال العمومية. وازداد الأمر عليهم صعوبة عند

مواجهة النقابات الفرنسية (انظر التعليق رقم 4) التي انسحب منها الجزائريون وانخرطوا في النقابة المصالية التي قبض على قيادتها الأولى في نهاية 26 مارس 1956 واستمر القمع يلاحق الإطارات فتم توقيف بن سيد وناجي وسماش فاجتمعت اللجنة الإدارية للفدرالية يوم 07-08-09 جانفي 1957 وكلفت عبد الله فيلاي بقيادة النقابة بحيث أعطاهم نفسا جديدا بتسطير برنامج عمل يتركز على :

أ- تجذير الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين وسط العمال الجزائريين المهاجرين.

ب- البحث عن دعم الحركة العمالية والديمقراطية والسعي للوحدة مع العمال الفرنسيين .

ج- كسر العداء من جانب الحزب الشيوعي الفرنسي والكونفدرالية العامة للشغل ضد الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين (Simon Jacques, 2000 :339).

لقد شدد مصالي في رسالة له إلى مسؤولي الحركة الوطنية الجزائرية (المصالية) في أفريل 1958م طالبا من المكتب السياسي أن يكون حذرا في علاقته مع النقابة، وأن يتعامل معها بلطف. ولأن المسألة النقابية

سهلة وصعبة في نفس الوقت فالمكتب السياسي بالاتفاق مع ممثلينا على مستوى الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين يعطيان الأوامر الضرورية لمناضلينا لتجنب خلق التباس بين المناضلين الذي يستطيعون أن يكونوا بالمرّة في النقابة والحركة.

وبدأ مصالي حذرا تجاه مسألة استقلالية النقابة، لأن الأحداث أثبتت أن الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين والحركة المصالية هما وجهان لعملة واحدة في الحياة اليومية للمناضلين المصاليين. وفقدت قرارات المؤتمر الأول لفدرالية الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين المنعقد في جوان 1957 مصداقيتها، وأثرت على أتباعها سلبا بالتوجه نحو الودادية بعد انحياز النقابة إلى المصالية علنية (233 : Stora Benjamin, 1992).

لقد سارعت الحركة المصالية إلى ترتيب عملية احتواء واستقطاب العمال المهاجرين بفرنسا، وقطع الطريق أمام فدرالية الجبهة ووداديتها، واستعادة الساحة المفقودة غداة إضراب ثمانية أيام 1957م بعقد المؤتمر الأول لإنشاء فدرالية الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين يوم 28-29-30 جوان 1957 بمشاركة 300 مندوب، وقدم أمينها العام أحمد بقاط تقرير نشاطه المطلي الذي ركز على التساوي في العمل والأجرة، التكوين والتأهيل المهني للعمال الجزائريين، السكن والحق في حرية

التنقل إلى الجزائر، الكفاح ضد القمع ومن أجل استقلال الحركة النقابية. وبعد المناقشات والمداولات صادق المؤتمر على اللائحة التالية: حرية التنقل والتربية النقابية وإحلال السلم العاجل في الجزائر ومعارضة السلطات الاستثنائية والكفاح ضد الأمية و تصنيع الجزائر.

وقد جاء هذا المؤتمر لإعادة ترتيب البيت الداخلي للمصالية في المهجر؛ والتي بدأت تتآكل هياكلها وترهل من خلال بعث فدرالية جديدة تخص النقابة المصالية، وموجهة في مراميها نحو الجالية والعمال الجزائريين بالمهجر، بعد أن فقدت ميدانها بالجزائر هاهي اليوم تتمترس في الخندق الأخير للدفاع عن ما تبقى لها من مواقع ومناضلين بالمهجر (معقلها الرئيسي). وما عبر عنه مصالي في تعليقه عن نتائج المؤتمر بالقول، إن إنشاء الفدرالية النقابية الجزائرية وسط شعب باريس في الظرف الراهن هو حدث عظيم يضاهي إنشاء النجم (ستورا بنجامين، 1998: 241).

وأضاف في الرسالة التي بعثها من سجنه (Belle-iles-mer) ونشرتها جريدة (صوت العامل الجزائري) في جويلية 1957م في عدد خاص معبرا عن قوة انضمام الجماهير الجزائرية إلى الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين، وأن الاستقلال النقابي عن الأحزاب والحكومات

هو مبدأ قاعدي في ظل إصرار العمال الجزائريين على التمتع بتنظيم رسمي للدفاع عن مصالحهم. لكن الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين حسب بن سيد ما هو إلا غطاء لإدامة شرعية نشاط الحركة المصالية وأن الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين ما هو إلا غطاء شرعي لمنظمة شبه رسمية (الحركة المصالية) للتخريب والتضليل واتخذ هؤلاء السياسيين من الانتساب إلى النقابة كواجهة لتحريك الجهاز السياسي (El Moudjahid 1957:176). إذ دعا المؤتمر مناضلي نقابته إلى الإتحاد مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين لكن عبد الرحمن بن سيد حال دون ذلك، ولم يبق في النقابة المصالية سوى ألف مشترك في شمال وشرق فرنسا و150 مشترك في الوسط من بين 400.000 عامل جزائري بفرنسا آنذاك، وأوقف بن سيد الجريدة حتى لا تهاجم سياسة ديغول والحكومة الفرنسية التي تنهب المليارات من المنح العائلية والضمان الاجتماعي من العمال الجزائريين والتي ترفض أن تدفع لهم منح البطالة وتمنعهم من التنقل بين الجزائر وفرنسا .

خوفا من التشهير بهذه الوقائع المتعلقة بجرية تنقل المنخرطين في الحركة المصالية في فرنسا بمجرد إظهار بطاقة العضوية ومنخرطين في النقابة المصالية مثل (مشوش إبراهيم أمين المالية وأوطالب محند

أورمضان أمين عام مساعد (اللذان أطلقا سراحهما 27-12-1958 حين اغتيال مناضلي جبهة التحرير الوطني في أوت وسبتمبر 1958. وهذه المعاملات جعلت أتباع مصالي يفهمون أن هناك تعاوناً بين الحركة المصالية والحكومة الفرنسية، وكان بن سيد يخفي الحقيقة بمناوراته السرية عن طريق الفصل بين الحركة السياسية والحركة النقابية. كما كانت أحداث 25-08-1958 فاضحة ل: عبد الرحمن بن سيد لأن بعض المصاليين-الذين صحت ضمائرهم - يؤيدون ضرورة القيام بالعمل ومناهضة السكوت عن القمع الفرنسي المسلط على الجالية الجزائرية والعمال الجزائريين، واقترح بن سيد التخلي عن النقابة والاندماج في المنظمة السياسية المصالية، فرفض هؤلاء المعارضين سياسته، فاقترح عليهم لجنة إنقاذ عمومي لكنهم بقوا متمسكين بالفصل بين النقابة والحركة.

وقد عبرت هذه الفئة المنشقة عن تدميرها من الخطاب الديماغوجي لبن سيد وسكوته عن القمع الموجه ضد الجبهة، في حين لا يمس المناضلون التابعون للحركة المصالية. مما أثار في نفوسهم التساؤل والحيرة لماذا هذا التفاضل في المعاملة إذا كان كل منا يكافح لأجل تحرير الوطن؟ وقد تطورت الأمور نحو الخطر عندما طالب أورمضان عن ماهية العلاقة

بين الحركة المصالية وجيش التحرير الوطني ؟ رد مصالي عليه أنت نقابي ولا تقحم نفسك في الأمور السياسية بل إن بن سيد حضر قائمة بأسماء المعارضين لسياسته وقدمها إلى الشرطة على أساس أنهم من الجبهة وتم القبض على 61 مناضلا في 25-01-1959 وأعطى مصالي أوامر صارمة لقتل المعارضين لسياسته التعاونية ومواصلة محاربة الجبهة بالسلاح وزاد هؤلاء المنشقين في تعرية المصالية من خلال النقاط التي تنوي تفعيلها في الميدان للابتعاد عن الكفاح الوطني الحقيقي الذي تقوده الجبهة :

- إيقاف مناضلي الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين والحركة المصالية الراضين لسياسة التعاون .
- توسيع قاعدة العناصر الوفية للمصالية يمكن من خلالها تأطير الجالية المهاجرة وإطلاق سراح أفواج الصدمة الخطيرين لقتل المعارضين .
- تفكيك قيادة جبهة التحرير لمنعها من التجذر وسط الجالية الجزائرية .

- إعادة تنظيم الحركة المصالية نفسها في الجزائر بواسطة
العناصر المحررة (175 : 1959 , El Moudjahid).

وتوالى حركة الانشقاق داخل النقابة المصالية لشخصية مهمة في
دواليب المنظومة المصالية ككل، فها هو الشيخ بن غازي أمين عام
مساعد يعلن في بيان له يوم 13-03-1958 ببروكسل آخذاً على
المسؤولين من الجانبين فشل مشروع مركزية نقابية موحدة في نهاية
1955 وبداية 1956 مضيفاً بأن كلا من الحركة المصالية والاتحاد النقابي
للعمال الجزائريين يقودهما التروتسكيون، وأن الذين حضروا مؤتمر
جوان 1957 لم يكونوا نقابيين بل كانوا سياسيين 100% مما يوحي بأن
الحركة الوطنية الجزائرية المصالية-الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين
يقودهما التروتسكيون. وحتى التقرير الأدبي والإصلاح الزراعي الذي
قدم للمؤتمر باسم مصالي هو من صنع هؤلاء، وفي الأخير دعا رفقاءه إلى
الانضمام إلى جبهة التحرير الوطني و الاتحاد العام للعمال
الجزائريين (404 : 1958 , El Moudjahid) مما يعني أن اتهام المصالية
لجبهة التحرير في مناسبات عدة بالشيوعية قد انقلب عليها من داخل
بيتها وأصبحت هي محل شبهة بالشيوعية في أصعب أيامها

وفي رد الجبهة على التهويل الذي تقوده الحركة المصالية جراء التصنيفات التي لحقت كوادرها نشرت فدرالية الجبهة بيانا تذكر فيه أن الجالية الجزائرية و العمال الجزائريين يعرفون أن هؤلاء الرجال هم قادة الأفواج المسلحة والموجهون لها داخل الحركة المصالية، ويعرفونهم منذ شهور بأنهم يتمتعون بحصانة كاملة وبتواطؤ الشرطة. واغتالوا العديد من مناضلي الجبهة وحتى مناضليهم الذين يرغبون في مقاومة الديكتاتور في إشارة إلى مصالي الذي ظل يراهن على تعاطف نقابة القوة العمالية لإثارة الطبقة العاملة الفرنسية ضد الجالية و العمال الجزائريين المنضوين تحت راية جبهة التحرير، وأن المصاليين لم يرغبوا في الاستفادة من النضال السياسي السلمي، بل اغتروا بدعم اليسار وفرضوا على عناصر الجبهة المعركة المسلحة والقاسية وانقلبوا عليهم فيما بعد (El Moudjahid ,1957:176).

لم يفت مصالي في الرسالة المذكورة سلفا في أن يذكر مناضليه وأنصاره النقابيين والعمال بخطورة المنافس اللدود لزعامته في المهجر سياسيا ونقابيا، ناعتا إياهم بالبورجوازيين الذين يستعدون لسرقة ثمار ثورة الشعب الجزائري، وداعيا إلى إرساء ديمقراطية حقة في الجزائر

لتعايش فيها جميع الأعراق والإثنيات. فالجزائر حسبه لجميع الجزائريين دون تمييز في الدين أو اللغة أو العرق لإنشاء مجتمع عادل وحر.

و مما لا يدع مجالا للشك فإن التعاون مع الاستعمار أخذ في التطور إلى أن أصبح برنامج عمل موجه ضد جبهة التحرير والثورة، وهي الحقيقة التي وقف عليها بعض الذين وقفوا على السر من الداخل وعزموا على البوح به داعين الجزائريين عامة ورفاقهم خاصة إلى تلمس الطريق الصحيح للكفاح الوطني والتعجيل بمحو العار بالانخراط في الكفاح الذي تقوده الجبهة. وقد أثبتت الأحداث صحة رأي هؤلاء حين بدأت المفاوضات في إيفيان حيث انضم بن سيد و عبد الرحمن بولنوار والعيد خفاش إلى (الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي) واختصارا (FAAD) في صيف 1961 التي تمولها جماعة ديغولية (Simon :350, 2000, Jacques).

إذ يكشف اجتماع حكومة ميشال دوبري في 13-01-1959 أهمية كبيرة في تغير المعطيات والأساليب بين جبهة التحرير والحركة المصالية، وتزايد الصراع داخل الحركة المصالية وأجنتها المتصارعة ذاتها، إذ تقرر آنذاك إطلاق سراح مصالي و7000 سجين، وتحويل السجناء الخمسة إلى سجن إيل داكس. وساق مصالي رؤيته في حل

المسألة الجزائرية بدولة مستقلة في إطار كومونولث تجمع فرنسا والمغرب العربي، ومؤتمر الطاولة المستديرة كوسيلة ديمقراطية لبحث حل للقضية الجزائرية وقبول مشروع قسنطينة من قبل بعض المصاليين وعلى رأسهم محمد بلهادي عراب سياسة رئيس الحكومة وعنصرا نشطا في جبهة العمل الديمقراطي التي تسوق مشروعها في جريدة الجزائري مؤكدة عداها للشيوعية وكل اتفاق مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

ومن هذا المنطلق اشتدت الهوة في الاتساع بين طرفي الحركة المصالية، مصالي من جهة والمكتب السياسي من جهة أخرى حيث سارع زعيم الحركة إلى فصل عناصر الجناح الميال لطرح ديغول مؤكدا على استمرار كفاح الحركة وتقوية معاقله في شمالي فرنسا، بلجيكا والشرق .

خاتمة:

لم تكن عملية هيكلية الجالية الجزائرية بالمهجر مهمة سهلة من ناحية التنظيم وبيئة النشاط والعمل الميداني الدعائي والعسكري والخصوم (المصالية والإدارة الفرنسية)، الأمر الذي صعب من تموقع الجبهة وسط الجماهير الجزائرية وكلفها حصيلة ثقيلة في الأرواح والجهد والمال والوقت، منذ 1955 ولم تستطع تحييد المصالية بزخمها السياسي والنقابي الا في 1957. وبعدئذ استكملت توسيع قواعدها البشرية وشبكاتها

النضالية وسط الجالية لخلق توازن مع العدو بنقل الرعب إلى الضفة الشمالية 1958 وفضح مشروع دوغول في معالجة الأزمة الجزائرية وكشف الخيانة وسط أتباع مصالي الذين انخرطوا في التعاطي معها دون حرج، مما شكل صدمة لدى بعضهم وعبروا عن أسفهم وتوبتهم والتحاقهم بصفوف الجبهة، بعد وضوح دلائل تواطؤ الأجهزة الأمنية الفرنسية في تسيير دواليب الحركة المصالية بطريقة غير مباشرة.

التعليقات :

1- أخرجت فدرالية الجبهة إعلان الإضراب في نفس اليوم الذي تعلن فيه النقابة المصالية الإضراب إلى اليوم الموالي 28-01-1957 لتبيان قاعدة النقابة المصالية (الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين) واختصارا تسمى ب (USTA).

2- خلال الدعاية للإضراب في الفنادق والمقاهي حدثت مناقشات بين المناضلين النشطين وكبار السن الذين كانوا تحت تأثير مصالي في حين ان الشبان انخرطوا في الجبهة وكانوا يكتبون على الجدران شعارات: تحيا FLN، تحيا ALN تحيا الجزائر مستقلة، تحيا الجزائر حرة، ليسقط

الاستعمار. وتطرح هذه الظاهرة مسألة اجتماعية مرتبطة بصراع الأجيال التي تعرفها الكثير من المجتمعات في مسار تحولاتها والتطور داخل الأمم.

3- شار بيان الودادية إلى الوعود التي قطعتها الجبهة الشعبية باسم اليسار الفرنسي وتخيبها لآمال التيار الاندماجي والإصلاحي 1936 والقمع الذي سلط على الجزائريين من قبل الاشتراكيين الفرنسيين بمناسبة أحداث الثامن ماي 1945 .

4- لقد ناصبت النقابات الفرنسية العداء للنقابة المصالية التي استنزفت احتياط النقابات الفرنسية من العمال الجزائريين ولم تصبح قادرة على الاستعراض والاستقواء في الشوارع كما جرت العادة بل أصبحت تعقد اجتماعاتها داخل القاعات لقلّة أنصارها وهذا الخطأ تجنّبه الجبهة عندما أسست وداوية وليس نقابة.

المراجع:

- بوداود عمر (2007). من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل، الجزائر، دار القصة للنشر.

-حربي محمد (2004). حياة تحذ وصمود، مذكرات سياسية 1945-1962، الجزائر، تر: عبد العزيز بوباكير وعلي قسايسية، دار القصة للنشر.

-فارس محمد (1989). أبحاث في تاريخ الحركة النقابية الجزائرية، جذورها، تطورها، مراحلها حتى 1962، ط1، الجزائر، مجلة من تاريخ الحركة النقابية الجزائرية (الاتحاد العام للعمال الجزائريين).

-هارون علي (2007). الولاية السابعة، حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962، الجزائر، دار القصة للنشر، الجزائر

-AMIRI Linda, (2012). Le Métropole, un espace de la guerre, la F.F.FLN acteur majeur de la guerre d'indépendance in histoire de l'Algérie à la période coloniale 1830-1962, Barzakh, Alger.

-BOUROUIBA Boualem, (2001). Les syndicalistes algériens, leur combat de l'éveil à la libération nationale 1936- 1962, coédition Dahleb- ENAG, Alger.

-CAOM: Centre d'Archives d'Outre Mer, UGTA en Algérie, 7G/1105 .

-EL MOUDJAHID, (1958). L'AGTA de quoi s'agit-il?, No 26.

-EL MODJAHID, (1957). Les attentats en France et le syndicalisme, No 12

-ELMOUDJAHID,(1958). Le raillement de Ben Ghazi cheikh secrétaire adjoint de l'USTA, No 21.

-EL MOUDJAID,(1957). Alerte aux militants MNA, No 21.

-GILBERT Mynier, (2003). Histoire intérieure du FLN 1954-1962, édition Casbah, Alger.

-LEBDJAOUI Mohamed, (2005). Vérité sur la révolution algérienne, ANEP, Rouiba, Alger.

-SIMON Jacques, (2000). L'immigration Algérienne en France, des origines à l'indépendance, édition Paris-Méditerranée.

STORABenjamin (1992). Ils venaient d'Algérie, l'immigration algérienne en France 1912-1992, édition Fayard.

-WEISS François, (1970). Doctrine et actions syndicales en Algérie, Besançon, Imprimerie Moderne de l'Est.